التحديات التي تواجه مراقبي الحسابات بشأن مراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية

ياسمين محمد فوزي سيد غويبة

الملخص:

أثار التوسع في تطبيق خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية العديد من المشكلات المحاسبية التي قد تؤثر على مصداقية المعلومات المالية والتي تزامنت مع الفضائح المالية لكبرى منشآت الأعمال الأمريكية مما تسبب في العديد من المخاوف تجاه السياسات المحاسبية المرتبطة بهذه المكافآت، وتعد بيئة الأعمال المصرية أكثر حساسية لهذه المشكلات وذلك لحداثة تطبيقها لهذا النوع من المكافآت، وغالباً ما تتجه الأنظار نحو مراقب الحسابات للعمل على إعطاء المصداقية اللازمة للمعلومات مما يلقي بالمسئولية على عاتقه حيث يواجه عدد من التحديات أثناء مراجعة هذا النوع من المكافآت، تتطلب منه مراعاة مجموعة من الاعتبارات و إتباع مجموعة من الإجراءات لزيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة .

Abstract:

Raised the expansion Plans for Share-Based Compensation accounting Depending on Proprietary Tools many of the accounting problems that may affect the credibility of financial information, which coincided with the financial scandals of the major U.S.A business facilities, which has caused many concerns about accounting politics associated with these bonuses, is the Egyptian business environment more sensitive For these problems, and that the novelty of application for this kind of rewards, and often moving attention toward the auditor to work to give the necessary credibility of the information which casts responsibility upon himself, where he faces number of challenges during the review of this type of bonuses, requiring him to take into account a range of considerations and follow a set of actions to increase the efficiency and effectiveness of the Audit process

المقدمة وطبيعة المشكلة :

اتجهت منشآت الأعمال لتطبيق خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية محاولة منها للحد من التعارض الناشئ بسبب انفصال الملكية عن الإدارة حيث يتم ربط مصلحة العاملين بمصلحة المساهمين عن طريق منحهم أسهم وجعلهم ملاك في المنشأة بناء على شروط متفق عليها مسبقاً الأمر الذي يزيد من ولائهم ويحفزهم لتعظيم قيمة أسهم المنشأة مما يعود بالنفع على المساهمين الأصليين .

وقد حظيت خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية باهتمام دولياً منذ سنوات عديدة فقد اتجهت المنظمات المهنية لإصدار مجموعة من المعايير المحاسبية لتنظيم تطبيق هذا النوع من المكافآت والتي كان أخرها المعيار الدولي رقم ٢ IFRS لسنة ٢٠٠٤ والمعيار الامريكي رقم١٢٣ المعدل SFAS لسنة ٢٠٠٤ ، وقد لوحظ مؤخرا اهتماما من قبل منشآت الاعمال المصرية بتطبيق هذا النوع من المكافآت وذلك للعديد من المميزات التي تميزه عن غيره من خطط مكافآت العاملين و بالأخص بعد صدور معيار المحاسبة المصري رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ الخاص " بالمدفوعات المبنية على الاسهم " والذي ألقى الضوء ولأول مرة على هذا النوع من خطط المكافآت في بيئة الأعمال المصرية .

وتتركز **مشكلة البحث** في دراسة التحديات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية، حيث تحاول الباحثة الإجابة على التساؤلات التالية :

١. هل توجد تحديات جديدة تواجه مراقبي الحسابات بشأن مراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة علي أدوات الملكية، تعيق مراقب الحسابات أثناء القيام بأعماله؟
٢. ماهي الاعتبارات الواجب على مراقب الحسابات مراعاتها أثناء مراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة علي أدوات الملكية ؟

أهداف البحث :

و تتلخص أهداف البحث في النقاط التالية :

١. دراسة أهم التحديات التي تواجه مراقبي الحسابات بشأن مراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية .
٢. تقديم مجموعة من الاعتبارات الواجب على مراقبي الحسابات مراعاتها أثناء قيامهم بمراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية وذلك للتغلب على التحديات التي تواجههم .

أهمية البحث :

تنقسم أهمية البحث إلى أهمية علمية وعملية حيث تنبثق الأهمية العلمية من ندرة الكتابات والأبحاث خاصة العربية منها التي تناولت موضوع مراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية بالأخص في بيئة الأعمال المصرية .
أما على مستوى الأهمية العملية فإن البحث يسهم في توجيه نظر مراقبي الحسابات إلى التحديات المتعلقة بمراجعة هذا النوع من المكافآت وإيجاد بعض الحلول لها ، بالإضافة إلى تمكين الأطراف المستفيدة من تقرير مراقب الحسابات من اتخاذ القرارات المناسبة على أسس أكثر دقة وموثوقية بسبب المساهمة في تدعيم وتحسين جودة الأداء المهني للمراقب .

فروض البحث :

تسعى الباحثة إلى اختبار الفرض التالي :

" لا توجد تحديات تواجه مراقب الحسابات عند القيام بمراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية "

منهج البحث :

اعتمدت الباحثة على كل من المنهجين التاليين :

١. المنهج الاستقرائي :

حيث قامت الباحثة بملاحظة مشكلة البحث، وتبعها تحليل بعض الدراسات السابقة مما يساهم في الوقوف على أهم التحديات التي تواجه مراقب الحسابات بشأن مراجعة هذه المكافآت.

٢. المنهج الاستنباطي :

محاولة استنباط مشكلات تطبيق خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية وأثر ذلك على أداء مراقب الحسابات .

خطة البحث :

سوف تتناول الباحثة مجموعة من النقاط البحثية على النحو التالي :

أولاً : طبيعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية

ثانياً : عرض وتحليل الدراسات السابقة

ثالثاً : المشكلات المرتبطة بمراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية

رابعاً : الاعتبارات الواجب على مراقب الحسابات مراعاتها أثناء مراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة علي أدوات الملكية

أولاً : طبيعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية :

تعطى هذه الخطط الحق للمديرين والعاملين المتميزين في شراء أسهم المنشأة في تاريخ لاحق، بسعر يتم تحديده عند التعاقد يسمى سعر الممارسة Exercise Price، وغالباً ما يكون هذا السعر مساوياً للقيمة السوقية الجارية للسهم وقت التعاقد ويهدف هذا النوع من المكافآت إلى دفع هؤلاء العاملين إلى بذل الجهد لزيادة أسعار الأسهم، وبالتالي زيادة قيمة المنشأة في الأجل الطويل ، بدلاً من التركيز على الربحية في الأجل القصير .

يوجد عدة أنواع أخرى لخطط المكافآت التي تعتمد على أسعار الأسهم مثل الأسهم المقيدة Restricted shares وأسهم الأداء Performance shares وحقوق ارتفاع قيمة السهم Stock appreciation rights والأسهم الوهمية

Phantom Stock ، وتوفر هذه الخطط مكافآت للمشاركين عندما يزداد سعر سهم المنشأة ، وقد تكون المكافأة في صورة نقدية أو في صورة تملك بعض أسهم المنشأة[١].

وتستهدف هذه الخطط زيادة ولاء العاملين والربط بين مصالحهم ومصلحة المساهمين ، بالإضافة إلى العديد من الأسباب لمنح هذه المكافآت التي تصب في مصلحة المنشأة على المدى الطويل التي من أهمها النقاط التالية[٢]:

أ- الحد من مشاكل الوكالة ومحاولة التقليل من التعارض في المصالح بين حملة الأسهم والعاملين في المنشأة من خلال ربط ثروة العاملين بثروة حملة الأسهم ، الأمر الذي قد يدفع العاملين لبذل المزيد من الجهد لينعكس إيجابيا على أسعار المنشأة ، ومن ثم يعود بالنفع على كل من حملة الأسهم والعاملين في ذات الوقت .

ب- بتطوير أداء العاملين وزيادة ولائهم واستقطاب كفاءات جديدة حيث أشارت العديد من الدراسات أن من الأهداف الأساسية لمنح العاملين هذه المكافآت هو الاحتفاظ بالعاملين الأكفاء الذين بإمكانهم اتخاذ القرارات التي تزيد من قيمة المنشأة.

ت- يعمل منح مثل هذا النوع من المكافآت على حث العاملين على زيادة المخاطرة وتشجيعهم على الاهتمام بزيادة الأنشطة الاستثمارية وزيادة الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير نظرا لشدة حدة المنافسة بين المنشآت في الوقت الراهن .

ث- منح هذا النوع من المكافآت يعد مناسبا في حالات المنشآت المبتداه حديثا والمنشآت التي تمر بأزمات مالية ونقص في السيولة النقدية حيث أن المنشأة سوف تكافئ العاملين دون أن تتحمل أي تدفقات نقدية .

ج- يمنح العاملين الحاصلين على هذا النوع من المكافآت مميزات ضريبية بالإضافة إلى تميز ضريبي للمنشأة عن المنشآت غير المطبقة لها.

ثانياً : عرض وتحليل الدراسات السابقة :

تتناول الباحثة مجموعة من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث فيما يلي:

١- دراسة PCAOB.(2006) : [٣]

قام مجلس المحاسبة والرقابة على الشركات العامة (PCAOB) في هذه الدراسة بطرح عدد من التساؤلات تخص مراجعة القيمة العادلة لخيارات الأسهم المقدمة للعاملين ، وقد تناولت الإجابات بعض الحلول والإرشادات المطروحة لمساعدة مراقب الحسابات على تنفيذ مهام مراجعة هذا النوع من المكافآت .

وقد خلصت إجابات التساؤلات إلى العديد من النتائج منها :

- ضرورة إلمام المراقب بكل ما هو متعلق بقياس القيمة العادلة لخيارات العاملين.
- ضرورة إلمام المراقب بالمعايير المحاسبية وقوانين ولوائح الضرائب المرتبطة بهذا النوع من المكافآت .
- هناك ضرورة لتطوير المراقب من خبراته ومهاراته ، بالإضافة إلى إمكانية استعانته بخبراء خارجيين متخصصين في مراجعة هذا النوع من المكافآت .

٢- دراسة Benjamin R.silliman& Adrianp(2007) : [٤]

تهدف هذه الدراسة إلى عرض الإجراءات الواجبة على المراقب أثناء مراجعة القيمة العادلة لمكافآت العاملين المقدمة في صورة أسهم ، كما القت الدراسة الضوء على بعض المشكلات التي قد تطرأ عند مراجعة القيمة العادلة لهذه المكافآت وذلك من خلال التطرق إلى ثلاثة محاور رئيسية : الرقابة الداخلية ، قياس القيمة العادلة ، استخدام خبير .

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

- هناك عدد كبير من المشكلات التي تواجه المراقب أثناء مراجعة القيمة العادلة للمكافآت.

- على المراقب التحقق من الافتراضات والبيانات المستخدمة في تقدير القيمة العادلة .
- في حالة استخدام عمل خبير لتقدير القيمة العادلة على المراقب التحقق من مؤهلاته ومهاراته و مدى موضوعيته واستقلاليته عن المنشأة .
- على المراقب إعداد تقديرات مستقلة للقيمة العادلة للمكافآت للتحقق من سلامة تقديرات الإدارة.

٣- دراسة Zabihollah Rezaee(2009) : [٥]

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مسئوليات المراقبين عن مراجعة خيارات أسهم المديرين والعاملين ، وموقف مراقب الحسابات حيال عدد من الممارسات المرتبطة بهذه المكافآت .

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

- أن ضعف نظام الحوكمة وعدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية يتيح الفرصة للقيام بالعديد من الممارسات الخاطئة .
- ينبغي على مراقبي الحسابات جمع الأدلة الكافية للتحقق من كافة المعالجات المرتبطة بالمكافآت الممنوحة للعاملين.
- على مراقب الحسابات التواصل مع أعضاء كل من لجان المكافآت والمراجعة للحصول على إثباتات فيما يخص هذه المكافآت .

٤- دراسة Yongtae Kim , et.al(2011): [٦]

هدف هذا البحث إلى دراسة منح العاملين والمديرين التنفيذيين مكافآت تشجيعية في صورة أسهم ومدى تأثير ذلك على أتعاب مراقب الحسابات ، كما هدف البحث إلى الوصول إلى أفضل أنواع وطرق تقديم المكافآت المعتمدة على أسهم .

وخلص هذا البحث إلى أن اندماج العاملين والمديرين التنفيذيين في هذا النوع من المكافآت قد يؤدى إلى العديد من النتائج منها :

- حدوث ارتفاع ملحوظ في أتعاب مراقب الحسابات وذلك لحاجته إلى بذل مجهود مضاعف نتيجة لمنح العاملين والمديرين التنفيذيين المكافآت التشجيعية في صورة أسهم.
- هناك حاجة ضرورية في ظل تطبيق هذا النوع من المكافآت إلى القيام بعملية تقييم لأداء المراجعين الداخليين وذلك لاعتماد مراقب الحسابات على أدائهم.
- كما أوصت الدراسة إلى أنه يفضل استبعاد كبار المديرين التنفيذيين من امتلاك أسهم داخل المنشأة حيث أنه قد يؤثر على صدور التقارير المالية بموضوعية .

٥- دراسة Sudarshan Jayaraman & Todd Milbourn (2012) : (٧)

تناولت هذه الدراسة أثر خبرة مراقب الحسابات في الحد من الأخطاء المحاسبية وإدارة الأرباح التي قد تنتج عن منح خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين خبرة مراقب الحسابات وبين قدرته على كشف ومنع أي ممارسات احتيالية أو أخطاء محاسبية قد تحدث بسبب منح هذا النوع من المكافآت وبالأخص في ظل حداثة التطبيق وضعف نظام الحوكمة .

٦- دراسة Neil Fargher , et.al (2012) : (٨)

تهدف هذه الدراسة إلى تناول أثر منح المكافآت التشجيعية المعتمدة علي أدوات الملكية للعاملين على أتعاب مراقب الحسابات طبقا لتصور المراقب لحجم المخاطر المتوقعة .

افترضت الدراسة أن أتعاب المراقب تتأثر بمنح هذه المكافآت للعاملين، كما تناولت أثر وجود نظام حوكمة قوي لدى المنشأة على حجم المخاطر التي قد تواجه مراقب الحسابات.

وقد توصلت الدراسة إلى :

- ينبغي على مراقب الحسابات بذل مجهوداً أكبر في التحقق من صحة مبالغ هذا النوع من المكافآت نظراً لارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة به
- تعد أتعاب مراقب الحسابات ذات صلة مباشرة بحجم المخاطر وذلك لبذله مجهود إضافي لتجنب هذه المخاطر مما ينعكس بالزيادة على الأتعاب.

٧- دراسة Bo Ouyang & Huishan Wan (2013) : [٩]

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين مدة خدمة مراقب الحسابات لدى المنشأة وجودة عملية مراجعة المكافآت في صورة أسهم وأثر ذلك على ظهور فضائح التأريخ بتواريخ سابقة .

وافترضت الدراسة أن طول مدة خدمة المراقب لدى المنشأة تؤثر على استقلاله وربما تجعله غير قادر على التشكك في ممارسات الإدارة مما يضعف من جودة عملية المراجعة

وخلصت الدراسة إلى ما يلي :

- استقلال مراقب الحسابات ضروري لضمان تقديم خدمة غير متحيزة لمستخدمي المعلومات
- تغيير مراقب الحسابات دورياً من شأنه أن يحفزه على الارتقاء بجودة عملية المراجعة ويخفض من احتمالات تواطؤه مع الإدارة .
- طول مدة خدمة مراقب الحسابات تتناسب طردياً مع حدوث ممارسات التأريخ بتواريخ سابقة وعادة ما يتزامن مع نظام حوكمة ضعيف ونفوذ قوية للمديرين .

٨- دراسة Sudarshan Jayaraman & Todd Milbourn (2014) : (١٠)

تناول هذا البحث أثر تخصص مراقب الحسابات على حجم المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية الممنوحة للمديرين و حجم التلاعب المحاسبي المحتمل حدوثه.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي :

- أن خبرة مراقب الحسابات تقلل من الارتباط الإيجابي بين منح المكافآت المعتمد على أدوات الملكية للمديرين التنفيذيين والتلاعب المحاسبي .
- المراقب المتخصص يحافظ على صدق الأرباح المحاسبية المعلنة من قبل المديرين .
- وجود مراقب متخصص يسمح لمنشأة العميل بمنح حجم أكبر من المكافآت المعتمدة على أدوات الملكية بسبب انخفاض احتمالات التلاعب.

وفي ضوء ما عرضته الباحثة من دراسات سابقة يتبين أن هناك العديد من المشاكل التي ترتبط بمنح المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية والتي تعد تحدياً لمراقب الحسابات، لذا ظهرت الحاجة إلى ضرورة بحث هذه المشاكل و تحديد مدخل ملائم للتعامل مع كل منها.

ثالثاً :المشكلات المرتبطة بمراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية:

يواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية العديد من المشاكل التي تمثل تحديا كبيرا بالنسبة له قد يؤثر على إبداء رأيه الفني ، وسوف تتناول الباحثة في هذا الجزء عرض وتحليل لأهم هذه المشكلات والتحديات الناتجة عنها وذلك من خلال استعراض النقاط التالية :

١- تضارب أهداف الإدارة من منح أدوات الملكية للعاملين :

يمكن تصنيف الأهداف التي تدفع إدارة المنشأة لمنح أدوات الملكية للعاملين إلى هدفين الأول هو إدراجها ضمن خطط المكافآت التشجيعية للعاملين والثاني اعتبارها طريقة من طرق توسيع قاعدة الملكية وزيادة رأس المال، ويعتبر الإفصاح عن الهدف من تطبيق هذا النوع من المكافآت محل البحث أمر بالغ الأهمية بالنسبة لحاملي الأسهم بالمنشأة ولمستخدمي القوائم وذلك لتأثير الهدف على أسعار الأسهم ، المعالجات المحاسبية ، تجنب تعريض المنشأة للمنازعات القانونية .

اتفقت العديد من الإصدارات المهنية على مجموعة من الخصائص التي تميز بين الخطط المتضمنة مكافآت تشجيعية والأخرى التي لا تعد مكافآت تشجيعية ، فقد أوضح الرأي رقم ٢٥ لسنة ٧٢ أربع خصائص تميز الخطط التي لا تعد مكافآت تشجيعية وهى: (١١)

أ- أن تمنح بنسبة محددة لجميع العاملين بدون اشتراط إنجاز عمل معين و توافر كفاءة.

ب- منح الأسهم أو الخيارات بنسبة محددة من الأجور أو المرتبات .

ت- يحدد تنفيذ الخيار ومنح الأسهم في وقت ثابت لجميع العاملين وبطريقة عادلة.

ث- لا توفر تخفيض كبير في أسعار الأسهم للعاملين مقارنة بالأسعار المتاحة للمستثمرين المحتملين من خارج المنشأة .

وفي حالة عدم توافر هذه الخصائص يتم معالجة أدوات الملكية الممنوحة للعامين في إطار خطط المكافآت التشجيعية ، وهو ما أتفق معه كل من المعيار رقم ١٢٣ لسنة ٩٥ و المعيار١٢٣ المعدل لسنة ٢٠٠٤ و المعيار الدولي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤. (١٢)

وترى الباحثة أن الإفصاح عن الهدف من منح أدوات الملكية للعاملين يعد تحديا من التحديات التي تواجه مراقب الحسابات حيث يتطلب منه التحقق من صحة الأهداف المعلنة للإدارة تجاه تطبيق هذا النوع من المكافآت وفحص مدى اتساق الأهداف المفصح عنها مع المعالجات المحاسبية المطبقة ويزداد الأمر تعقيداً في بيئة الأعمال المصرية حيث جاء معيار المحاسبة المصري رقم ٣٩ خاليا من أي تمييز

للخطط التي تعد مكافآت تشجيعية عن غيرها ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يتطرق إلى جزئية الإفصاح عن الهدف من التطبيق **علاقة أنظمة الرقابة الداخلية بخطط المكافآت المعتمدة على أدوات الملكية :**

لكي يقوم مراقب الحسابات بالتحقق من تأكيدات الإدارة بشأن خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية في سياق عملية المراجعة كونها مفردة من مفردات القوائم المالية ، عليه التحقق من أن البيئة العامة للرقابة قد امتدت لتشمل أولئك المسئولين عن هذا النوع من خطط المكافآت وذلك من خلال تقييمه لهيكل الرقابة الداخلية بالمنشأة ، ومدى كفاءة ونزاهة القائمين على الحوكمة .

وترى الباحثة أن فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية على المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية أمر بالغ الأهمية لدى مراقب الحسابات ، حيث يتوجب على المراقب البحث عن أدلة إثبات تحدد درجة الموثوقية والاعتمادية على تلك النظم وذلك نظراً لحداثة تطبيق هذا النوع من المكافآت وعدم ثبات أسس المحاسبة عنه بالإضافة إلى ارتفاع معدلات المخاطر المصاحبة له ، وترى الباحثة أنه يجب على المراقب أثناء فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية على هذا النوع من المكافآت القيام بالاختبارات التالية: (١٣)

أ- التأكد من أن خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية قد تم التصريح بها وفقاً للسياسات المقررة من قبل الإدارة ويتم ذلك عن طريق الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس إدارة المنشأة والتسجيلات الخاصة بها واجتماعات لجان المراجعة ولجان إدارة المخاطر .

ب- التأكد من أن جميع العمليات المرتبطة بهذا النوع من المكافآت قد تم تنفيذها طبقاً للسياسات والإرشادات المتفق عليها ، عن طريق الاطلاع على المستندات والدفاتر المتعلقة بهذه التعاملات .

ت- التحقق من أن كافة العمليات المرتبطة بهذا النوع من المكافآت تخضع لأساليب رقابية متعددة ويتم متابعتها والتقرير عنها بشكل مستمر وعلى أساس زمني ملائم وهنا يتجه مراقب الحسابات إلى الاستفسارات من كافة المستويات المتعاملة في خطط المكافآت والاطلاع على أي مستندات ملائمة .

ث- التحقق من توافر الخبرة والكفاءة الملائمة لدى الأفراد القائمون بالعمليات الخاصة بهذا النوع من خطط المكافآت .

ج- مدى خضوع المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية لأعمال المراجعة الداخلية بصفة دورية والتأكد من أن أخطاء تشغيل المعلومات يتم تلافيها أو اكتشافها بسرعة وبصفة دورية مستمرة .

٢- تعدد المعالجات المحاسبية عن المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية:

على الرغم من تعدد الإصدارات المهنية المتعلقة بالمحاسبة عن خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية إلا أن هناك عدم وضوح للمعالجات المحاسبية الخاصة بها، حيث ظهرت العديد من الاختلافات في المعالجات المطروحة بالإضافة إلى عدم شمولها على العديد من الجوانب التي تناسب الأنواع المتعددة لتلك المكافآت مما قد يتسبب في قصور وعدم وضوح للقيمة الحقيقية للمكافآت التشجيعية في القوائم المالية.

وسوف تتناول الباحثة في هذا الجزء أثر عدم ثبات أسس القياس والإفصاح المحاسبي للمكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية على عمل مراقب الحسابات بشأن مراجعة القوائم المالية وذلك من خلال تناول مجموعة من التساؤلات المطروحة مثل: ما هو الأساس المناسب لقياس قيمة المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية ؟ وكيف يتم قياس القيمة العادلة لهذه المكافآت ؟ وما هي مشكلات الإفصاح عنها ؟ والتي لم تجد لها إجابة موحدة ومحددة من خلال المعايير المحاسبية بوضوح مما يضفى مزيدا من حالة عدم الوضوح لتلك المعالجات المحاسبية ، وذلك على النحو التالي :

أ- ما هو الأساس المناسب لقياس قيمة المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية؟[١٤]

تطرقت العديد من المعايير المحاسبية الخاصة بالمحاسبة عن خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية إلى موضوع قياس قيمة هذا النوع من المكافآت فقد تطلب الرأي ٢٥ لسنة ١٩٧٢ م قياس قيمة المكافآت المعتمدة على أدوات

الملكية على أساس القيمة الذاتية intrinsic value - الفرق بين السعر السوقي المعلن وسعر التنفيذ – والتي غالبا ما تكون ليس لها قيمة في تاريخ المنح وبالتالي فإنه طبقا لهذا الرأي لا تسجل أي مصروفات مرتبطة بالمكافآت وهو ما ينعكس إيجابيا على أرباح المنشأة في هذه الفترة مما يفسر تفضيل المنشآت لمعالجة هذه المكافآت طبقا لهذا الرأي .

وفى ذات السياق سمح المعيار ١٢٣ لسنة ١٩٩٥ م بإمكانية قياس المكافآت طبقا لأساس القيمة الذاتية ، بالإضافة إلى أنه شجع على استخدام القيمة العادلة في القياس ولكن دون الإلزام بها ، مما دفع بعض المنشآت إلى التمسك بالمعالجة على أساس القيمة الذاتية وذلك لعدم وجود قيمة يعترف بها في تاريخ المنح .

وبعد أن تسبب المعيار ١٢٣ لسنة ١٩٩٥ م في إرباك للمعالجات المحاسبية للمكافآت المعتمدة على أدوات الملكية حيث أنه لم يوحد طريقة القياس ، قام مجلس معايير المحاسبة المالية بإصدار المعيار ١٢٣ المعدل في ديسمبر ٢٠٠٤ م والذي ألزم المنشآت بالاعتماد على القيمة العادلة كأساس لقياس هذه المكافآت كما تطلب الاعتراف بها كمصروف في تاريخ المنح يوزع على مدة تنفيذ المكافأة بداية من تاريخ المنح .

هذا وكان قد تطلب المعيار رقم ٢ الدولي في فبراير ٢٠٠٤ م الاعتماد على القيمة العادلة في القياس دون تحديد نموذج معين للقياس، كما سمح المعيار باستخدام القيمة الذاتية في حالة إذا كانت أسهم المنشأة غير مقيدة بالبورصة أو كانت تقديرات القيمة العادلة غير موضوعية، مما أتاح الفرصة من جديد لتطبيق أساس القيمة الذاتية في قياس المكافآت .

وهو ما قد سمح به معيار المحاسبة المصري رقم ٣٩ حيث نصت الفقرة رقم ٢٤ أنه في حالة تعذر تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة بشكل يعتمد عليه في تاريخ القياس بأن تستخدم أساس القيمة الذاتية في قياس أدوات حقوق الملكية في تاريخ حصول المنشأة على الخدمة ويتم القياس بعد ذلك في كل تاريخ لإعداد القوائم المالية وفي كل تاريخ سداد نهائي مع قيد أي تغيير في القيمة الذاتية في الأرباح والخسائر.

ومما سبق يتضح للباحثة أن المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والمصرية لم تستطيع التوصل إلى إجابة موحدة عن الأساس المناسب لقياس قيمة المكافآت المعتمدة على أدوات الملكية فمنهم من سمح باستخدام أساس القيمة الذاتية والأخرى ألزمت بتطبيق أساس القيمة العادلة مما قد يتسبب في إرباك مراقب الحسابات أثناء عمله كما أنه يتوجب عليه القيام بإجراءات التحقق من صحة وثبات الأساس المطبق لقياس قيمة المكافآت.

ب-كيف يتم قياس القيمة العادلة للمكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية ؟

يعد هذا التساؤل من أكثر التساؤلات جدلا ليس فقط في المعايير الخاصة بالمكافآت موضوع البحث بل في الأوساط الأكاديمية والمهنية المهتمة بالأدوات المالية الحديثة بشكل واسع النطاق .

فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي مبدأين لتقدير القيمة العادلة هما : (١٥)

الأول: إذا أمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار السوقية، فلا يؤخذ بشيء آخر.

الثاني: إذا لم يمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار السوقية فإنه يجب استخدام أفضل الأساليب المتاحة والتي تعطى أفضل تقدير للقيمة العادلة .

كما نصتا الفقرتان ١٦ ، ١٧ من معيار المحاسبة المصري ٣٩ أنه على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة في تاريخ القياس على أساس أسعار السوق ، وإذا لم تتوافر أسعار السوق فعلى المنشأة أن تقدر القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة باستخدام أسلوب للتقييم لتقدير السعر موافقاً لمنهجيات التقييم المقبولة .

وقد أوصت إحدى الدراسات أنه في حالة قياس القيمة العادلة للمكافآت عند توافر سوق نشط يتعين على مراقب الحسابات فحص الطرق التي تم من خلالها الحصول على الأسعار ، وفحص وتقييم التغيرات الجوهرية التي تطرأ على الأسعار، ومقارنة الأسعار

المعلنة بواسطة المنشأة مع الأسعار المعلنة بواسطة جهات أخرى مثل سماسرة الأوراق المالية. (١٦)

ويرى أحد الباحثين أنه في حالة قياس القيمة العادلة في ظل عدم وجود سوق نشطة ، واتجاه المنشأة إلى النماذج التقديرية للقيمة العادلة ، فإنه على مراقب الحسابات فحص

النموذج المستخدم في تقدير القيمة العادلة ، ومقارنة القيمة الناتجة من النموذج مع الأسعار الفعلية للبيع ، وتحديد ما إذا كان هناك نموذج كمي آخر يمكن أن يستخدم لتأكيد القيم التي توصل إليها النموذج المستخدم. (١٧)

وترى الباحثة أن هناك العديد من العقبات التي تواجه قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال المصرية والتي أهمها عدم كفاءة سوق الأوراق المالية بالإضافة إلى تعدد نماذج القياس وعدم توافر الكوادر المؤهلة لقياس القيمة العادلة بصورة صحيحة.

هذا بالإضافة إلى أنه يجب على مراقب الحسابات تفهم الإجراءات التي قامت بها الإدارة خلال قياس القيمة العادلة حيث يتوجب عليه دراسة العديد من الجوانب منها: (١٨)

- مدى خبرة الأشخاص القائمون على تحديد قياسات القيمة العادلة والإفصاح عنها عن طريق الحصول على تأكيدات معقولة فيما يخص :
  - معقولية الافتراضات التي استخدمتها الإدارة ، والمستندات وأدلة الإثبات المؤيدة لها
  - التأكد من أن النموذج المستخدم لقياس القيمة العادلة هو الأنسب .
  - استخدام الإدارة للمعلومات ذات الصلة والتي كانت متوفرة في تاريخ القياس .
- فحص وتحقيق التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة منذ تاريخ المنح والتحقق من صحة قياس الأرباح والخسائر الناتجة عنها وصحة معالجتها محاسبيا .

- مراعاة ما إذا اعتمدت منشأة العميل على خبرات خارجية في تقدير قيمة المكافآت وهو ما يتطلب من المراقب فهم عمل الخبير، والتحقق من خبراته وتناسبها مع متطلبات القياس.
- يمكن الحصول على أدلة مراجعة تؤيد قياسات القيمة العادلة مثل تلك التي تتم بواسطة أحد المثمنين المستقلين ، في تاريخ يتزامن مع التاريخ الذي قامت فيه المنشأة بالقياس.
-

ج- ما هي مشكلات الإفصاح عن المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية ؟

لقد تطور الأمر منذ تطلب الرأي ٢٥ الإفصاح عن هذه المكافآت ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، ثم جاء المعيار ١٢٣ الأمريكي وأتاح الاعتراف بها ضمن عناصر القوائم المالية ولكنه لم يلزم بذلك ، ثم تلتها المعايير المحاسبية ١٢٣ المعدل الأمريكي ، معيار ٢ الدولي ، معيار ٣٩ المصري والتي اتفقت جميعها على إلزام المنشآت بالاعتراف بالمكافآت التشجيعية ضمن عناصر القوائم المالية ، وبالرغم من هذا الاتفاق إلا أنه ظهرت مجموعة من المشكلات التي أثارت جدلا بخصوص معالجة هذه المكافآت وكان من أهم هذه المشكلات ما يلي :

- تبويب المكافآت المعتمدة على أدوات الملكية في القوائم المالية :

باستقراء الباحثة لعدد من المعايير المحاسبية والدراسات الأكاديمية التي تناولت الإفصاح المحاسبي عن المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية اتضح أن هناك ثلاث آراء للإفصاح عنها: حيث رأى البعض إضافتها ضمن أصول المنشأة في القوائم المالية على أن يتم استهلاكها خلال مدة التنفيذ وقد واجه هذا الرأي انتقاداً حاداً بسبب عدم انطباق مفهوم الأصل المحاسبي على هذه المكافآت ، واتجه البعض إلى اعتبار هذه المكافآت مصروف في قائمة الدخل حيث يبذل العاملين جهد معين لتحقيق الشروط المتفق عليها للرفع من قيمة المنشأة مقابل حصولهم على هذه المكافآت بسعر أقل من السعر السوقي ، كما ظهر رأى معارض لكلا الرأيين السابقين فهو لا يعترف بهذه المكافآت كأصل ولا مصروف في قائمة الدخل ويرى أن الاعتراف بها داخل القوائم المالية يسبب

تضليل لمستخدمي القوائم المالية وأنه على المنشأة الاكتفاء بالإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم ، وتتفق الباحثة مع الإفصاح عن هذه المكافآت كمصروف في قائمة الدخل حيث أنها تعد ضمن التزامات المنشأة مقابل حصولها على خدمات من العاملين حيث تمنحهم المنشأة أسهم بدلا من النقدية مكافأة لهم ، الأمر الذي ينطبق على المفهوم المحاسبي للمصروف حيث ينتج عن هذه العلاقة نقصاً في الأصول وزيادة في الالتزامات. (١٩)

- نوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها :

بسبب وجود تباين في المعلومات المتاحة بخصوص المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية بين الإدارة و المستثمرين فإنه يجب تفعيل قواعد الإفصاح لتوفير قدر أكبر من الشفافية ، وكشف ومنع الاستخدام غير السليم للمعلومات من قبل الإدارة لتحقيق مكاسب شخصية ، والحفاظ على ثقة المستثمرين في الأسواق المالية ، واضافت الدراسة أنه على المنشآت الإفصاح عن الخطوات القانونية المتبعة لمنح خيارات الأسهم وشروط الاتفاق وتحديد تاريخ المنح بدقة وسعر الممارسة وتاريخ انتهاء الصلاحية مع إيضاح دور لجنة المكافآت في وضع خطط هذا النوع من المكافآت. (٢٠)

وترى الباحثة أن تطبيق هذا النوع من المكافآت يتطلب إفصاح إضافي بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها ، من إفصاح عن الهدف من التطبيق ، والأنواع المطبقة ، والطرق والافتراضات المستخدمة في قياس القيمة العادلة ، وما إذا كان القياس تم في ظل سوق نشطة أو باستخدام نماذج تقييم أو بالاستعانة بخبير ، وفي ظل عدم وجود اتفاق على شكل أو نمط محدد للمعلومات المطلوب الإفصاح عنها فإن مراقب الحسابات يواجه العديد من الصعوبات وهو بصدد التحقق من هذه الإفصاحات وتوفير التأكيدات اللازمة.

- الإعلان عن توقيت منح المكافآت :

يسهم التوقيت المعلن عن منح المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية في دقة تحديد سعر المكافأة التي سيحصل عليها العامل بمجرد استيفاء شروط الاتفاق وحلول تاريخ التنفيذ حيث يحدد سعر الممارسة طبقا للسعر السوقي السائد وقت المنح . وقد رُصد مؤخراً اتجاه عدد من المديرين التنفيذيين بالمنشآت لتأريخ منح المكافآت بتواريخ سابقة عن توقيت المنح الفعلي لها ، يكون فيها سعر السهم أقل من السعر وقت المنح ، الأمر الذي يسمح لهم بممارسة هذه الخيارات بالسعر المنخفض السائد وقت التأريخ بما يضمن تحقيق مكاسب أكبر لحاملي هذه الخيارات من المديرين.

وتنشأ ممارسات التأريخ بتواريخ سابقة نتيجة لضعف نظام الحوكمة وعدم استقلال مجلس الإدارة والتقصير من قبل أنظمة الرقابة الداخلية والأنظمة المحاسبية وأحياناً ما يكون السبب رغبة المديرين في تحقيق ميزة ضريبية عن طريق التأريخ عند سعر منخفض عن سعر المنح الحقيقي مما يقلل من المبلغ الخاضع للضريبة وقت التنفيذ. (٢١)

وترى إحدى الدراسات أن ممارسات التأريخ بتواريخ سابقة مدبرة من قبل المديرين الذين تتوفر لديهم سلطة اختيار تاريخ المنح وذلك لتحقيق أكبر قدر من المكاسب المالية ، كما أضافت أن مثل هذه الممارسات تنتهك مبادئ المحاسبة المعترف بها وتعد عملا غير أخلاقي وذلك لعدم توافر الصدق مع المساهمين. (٢٢)

٣-نقص المهارات والتقنيات لدى مراقبي الحسابات :

إن التطورات المتلاحقة التي اتسم بها الاقتصاد العالمي توضح مدى الحاجة إلى ضرورة تطوير فعاليات وآليات العمل المهني للمراجعة الخارجية ، بحيث يصبح مراقب الحسابات أكثر خبرة ومعرفة بطبيعة الأدوات المالية المستحدثة كي يستطيع إصدار تقريره الفني المحايد بدرجة ثقة وموضوعية مناسبة ، ويعد التأهيل العلمي والعملي لمراقب الحسابات أحد أهم أركان مهنة المراجعة إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي

من جانب معايير المراجعة الدولية والأميركية حيث لم تحدد معياراً مستقلاً خاصاً بتأهيل المراقب. (٢٣)

يلعب مراقب الحسابات المتخصص دوراً هاما في الكشف عن أي تلاعب قد يحدث في ظل منح هذا النوع من المكافآت واتجاه بعض المديرين للتلاعب في المعلومات بقصد التضخيم المصطنع للأرباح لتحقيق مكاسب شخصية، فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن ارتفاع خبرة وتخصص مراقب الحسابات لدى المنشأة يتيح لها زيادة منح المكافآت المعتمدة على أدوات الملكية للعاملين بشكل أكبر، مع انخفاض للممارسات الاحتيالية وإدارة الأرباح في نفس الوقت. (٢٤)

وترى الباحثة أن عدم كفاية التأهيل العلمي ونقص الخبرة يعد عائق أمام مراقب الحسابات وخاصة أثناء قيامه بمراجعة المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية وذلك لعدة أسباب منها: (٢٥)

أ- تعقد وتنوع المكافآت المعتمدة على أدوات الملكية وزيادة المخاطر المصاحبة لها وعدم وضوح المعالجات المحاسبية والضريبية المتعلقة بها ، الأمر الذي يجعل من الصعب على مراقب الحسابات تفهمها بتأهيله الحالي .

ب- تؤثر عملية مراجعة القياس والإفصاح عن معلومات القيمة العادلة على مراحل معينة من عمل المراقب بسبب احتياجها إلى أساليب فنية في قياس القيمة العادلة وتقييم الفروض المستخدمة بالإضافة إلى تقييم عمل الخبير إن استعانت به الإدارة وهو ما يتطلب تدريب وتعليم مستمر من جانب المراقبين لاكتساب الخبرات المطلوبة للقيام بأداء عملهم بدقة .

ت- تزايد عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مراقبي الحسابات بسبب الخسائر المالية الكبيرة نتيجة تطبيق تلك المنشآت للأدوات المالية المستحدثة مثل المكافآت المعتمدة على أدوات الملكية وعدم تمكن المراقب من القيام بواجباته على الوجه المرضى بسبب عدم كفاية تأهيله العلمي والعملي وعدم مواكبته لذلك التطوير .

ث- خلو المعايير الدولية والأمريكية والمصرية من معيار ينظم عملية مراجعة المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية .

٤- ارتفاع أتعاب مراقب الحسابات :

أشارت مجموعة من الدراسات إلى أن زيادة أتعاب مراقب الحسابات تعكس قدراً أكبر من الجهد واختبارات مراجعة إضافية لتغطية مخاطر التقاضي ومواجهة مخاطر التلاعب، وأضافت أن منح المديرين خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية قد يشجع على ممارسة إدارة الأرباح واتخاذ القرارات بما يتلاءم مع الأغراض الشخصية دون مراعاة مصالح المساهمين الأمر الذى قد يتسبب في ارتفاع المخاطر المصاحبة لمنح هذا النوع من المكافآت ومن ثم ارتفاع أتعاب مراقب الحسابات. (٢٦)

وفى إطار فحص العلاقة بين منح المديرين مكافآت في صورة أسهم وأثر ذلك على أتعاب مراقب الحسابات توصلت إحدى الدراسات إلى أن منح المكافآت في صورة أسهم للمديرين ترتبط طرديا مع أتعاب مراقب الحسابات، بسبب اتجاه بعض المديرين إلى تعظيم مكاسبهم عن طريق التعديل في تاريخ المنح وذلك للممارسة بسعر أقل وقد يلجأون إلى زيادة وهمية لأسعار الأسهم في وقت التنفيذ. (٢٧)

وأضافت بعض الدراسات أن العلاقة بين منح المكافآت المعتمدة على أدوات الملكية وارتفاع أتعاب مراقب الحسابات تنشأ لعدة أسباب منها : تعقد هذا النوع من المكافآت وتنوع صوره، زيادة المخاطر المصاحبة لتطبيقه، قصور المراجعة الداخلية و ضعف نظام الحوكمة المطبق في المنشأة بما لا يسمح بضبط أي تلاعبات أو قصور في المعالجة المحاسبية. (٢٨)

وأخيراً ترى الباحثة أن هناك عبء من التحديات الجديدة التي قد تفرض نفسها على مراقب الحسابات في البيئة المصرية عند مراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية وذلك لوجود مجموعة من العوامل التي من شأنها خلق صعوبات أمام المراقب والتي منها :

- ندرة معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بهذا النوع من المكافآت في بيئة الأعمال المصرية

- تعد العقود القانونية لتلك المكافآت عقودا مستحدثة غير متعارف عليها بشكل كبير في البيئة المصرية.
- الافتقار إلى الموارد البشرية المتخصصة للتعامل في تلك المكافآت داخل المنشآت المالية والرقابية على حد سواء .
- عدم وجود سوق نشطة لتلك الأدوات المالية المستحدثة في البيئة المصرية .

رابعاً :الاعتبارات الواجب على مراقب الحسابات مراعاتها أثناء مراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية :

في ظل عدم توفر أية إرشادات أو قواعد ليستعين بها المراقب خلال قيامه بمراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية حيث جاءت كل الإصدارات المهنية خالية من أي معيار أو برنامج مراجعة محدد خاص بهذا النوع من المكافآت، فإنه على مراقب الحسابات مراعاة مجموعة من الاعتبارات الخاصة أثناء عملية مراجعة هذا النوع من المكافآت للرفع من جودة أداءه ودعم مسئوليته تجاه تقييم أفضل ، وسوف تتناول الباحثة أهم هذه الاعتبارات على النحو التالي :

١ـ مدى مناسبة أدلة الإثبات :

يعتبر جمع وتقييم أدلة الإثبات الكافية من أهم المهام التي تواجه مراقب الحسابات بشكل عام أثناء قيامه بأعمال المراجعة وتزداد أهميتها بشكل خاص عند مراجعة خطط المكافآت المعتمدة على أدوات الملكية والتي تتطلب منه تحديد اختبارات مراجعة تساعده في توفير الأدلة والقرائن ليبنى عليها رأيه ما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات نتيجة تطبيق مثل هذه الخطط للمكافآت ومن أهم طرق حصول مراقب الحسابات على أدلة المراجعة ما يلي: [٢٩]

أ- فحص السجلات المحاسبية محاضر الاجتماعات والمصادقات من الغير وتقارير المحللين وأدلة الرقابة .

ب- ملاحظة أدلة مراجعة حيث يلجأ المراقب أثناء مراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية لملاحظة أداء أنشطة الرقابة

الخاصة بتلك المكافآت ، ومراقبة محاضر الاجتماعات والتقارير التي تخص تلك المكافآت أيضاً .

ت- وقد يلجأ المراقب إلى الاستفسار عن أمور متعددة بسبب الطبيعة الخاصة بعقود تلك المكافآت التي أحيانا ما تعتمد على نية الإدارة الغير موثقة كتابيا والاتفاقات الشفهية

ث- مع العاملين دون عقود مكتوبة وموثقة .

ج- كما يحتاج المراقب إلى إقرارات مكتوبة من الإدارة تتعلق بالهدف من منح هذه المكافآت ومسئولية الإدارة عن كل ما يتعلق بقياس وإفصاح هذه المكافآت .

٢- تفعيل آليات السيطرة والتحكم :

إن توفر نظام حوكمة قوي لدى المنشأة يلعب دوراً هاماً في الحد من السلوك الانتهازي المتعلق بمنح المكافآت المعتمدة على أدوات الملكية وبالأخص في المنشآت حديثة التطبيق لهذا النوع من المكافآت والمنشآت المدرجة في أسواق المال الناشئة. (٣٠)

وترى الباحثة أن هناك علاقة بين التزام مراقب الحسابات بمتطلبات الحوكمة وآليات تنفيذ عملية المراجعة في ظلها، وبين قدرته على مراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية بكفاءة ، ويعد إخلال مراقب الحسابات بأي من تلك المتطلبات والآليات إخلال بدوره الإيجابي في أداء عمليات مراجعة تلك المكافآت.

٣- حياد مراقب الحسابات :

يعد الغرض الأساسي من عملية المراجعة هو الحاجة إلى طرف مستقل لديه القدرة على تقديم رأي فني محايد عن صدق القوائم المالية ، حيث يمثل حياد و استقلال مراقب الحسابات الركيزة الأساسية للثقة التي يضيفها تقريره على القوائم المالية للمنشأة .

وترى إحدى الدراسات أن مراقب الحسابات يجب أن يكون مستقلا عند مراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية وأن يكون أكثر تشككاً في أن الإدارة قد حجبت عنه أي معلومات تخص اجراءات منح المكافآت. (٣١)

وأضافت دراسة أخرى أن طول مدة خدمة مراقب الحسابات لدى نفس عميل المراجعة و ارتفاع الأتعاب التي يتقاضاها مراقب الحسابات يمثلان تهديداً كبيراً لحياديته ، حيث يؤدى إلى إحداث رابطة اقتصادية قوية بينه وبين منشأة العميل مما قد يؤثر على موضوعية التقرير الذى يعده المراقب. (٣٢)

وبالإضافة إلى ما سبق ترى الباحثة أنه من الضروري تدعيم استقلال مراقب الحسابات القائم بمراجعة هذا النوع من المكافآت لما تتمتع به من حداثة التطبيق وعدم وضوح السياسات والمعالجات الخاصة بها وارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بتطبيقها ،بالإضافة إلى مراعاة الارتفاع الذي قد يحدث في الأتعاب التي يتقاضاها المراقب بسبب المجهود الكبير الذى يبذله خلال عملية مراجعة هذه المكافآت مما يتطلب الإفصاح عن هذه الأتعاب بما يتيح الفرصة لمستخدمي القوائم المالية لاستنتاج أثر تلك الأتعاب على سلوكه ، مع مراعاة وضع قيود على نسبة الأتعاب التي يتقاضاها بحيث تتناسب مع الجهد المبذول، فربما تمثل الأتعاب رشوة مقنعة للمراقب مما قد يسبب حالة من الخوف على استقلاله .

٤- التقنيات وصقل المهارات :

يستلزم نجاح عملية مراجعة المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية ضرورة توافر مراجع كفء ومستقل خاصة في ظل تعقد هذا النوع من المكافآت وزيادة مخاطرها فإن وجود آلية كشف متخصصة مثل المراقب الخبير تساعد على تخفيض الآثار السلبية الناتجة عن تعقد هذا النوع من المكافآت وبالأخص في حالة ضعف نظام الحوكمة. (٣٣)

وترى الباحثة أن هناك مجموعة من المهارات العلمية ومتطلبات الخبرة العملية الواجب توافرها في مراقب الحسابات لنجاح عملية مراجعة المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية ومنها على سبيل المثال :

- الإلمام بالسياسات والإجراءات المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية على المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية .

- الإلمام بأنواع وطرق تقييم المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية .
- توفر الخبرة في إعداد وتخطيط عملية مراجعة المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية .

ومما سبق يتضح أنه إذا لم يكن المراقب مستعداً لاكتساب الخبرة الفنية والمهارات العلمية والعملية بما يواكب الاحتياجات الخاصة بمراجعة هذا النوع من المكافآت لن يستطيع أن يواجه مجموعة من التحديات التي سيتعرض لها أثناء قيامه بعملية المراجعة ، وسوف يخرج تقريره مفتقداً إلى الدقة والمصداقية بسبب نقص المهارات والخبرات .

نتائج البحث :

خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

١. ندرة الدراسات التي تناولت دور مراقب الحسابات أثناء مراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية، إضافة إلى أن الدراسات المتوفرة لم تتناول مشاكل مراجعة هذا النوع من المكافآت بشكل كامل، الأمر الذي يتطلب ضرورة وضع إطار يحدد ما ينبغي أن تكون عليه عملية مراجعة هذا النوع من المكافآت .
٢. يواجه مراقب الحسابات تحديات كبيرة ومتعددة بشأن مراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية والتي قد تؤثر على كفاءة وجودة عملية المراجعة .

توصيات البحث:

في ضوء النتائج السابقة توصي الباحثة بما يلي :

١. ضرورة طرح معيار مراجعة دولي أو مصري خاص بمراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية يتناول مراحل تخطيط عملية المراجعة وإجراءات التنفيذ وإعداد التقرير مع مراعاة خصائص

كل نوع من أنواع المكافآت المعتمدة على أدوات الملكية وذلك للارتقاء بجودة عملية المراجعة.

٢. يجب أن يسارع المسئولون عن المهنة بمشاركة أساتذة المراجعة بالجامعات العربية وبحضور رواد وشيوخ الممارسة المهنية بتنظيم دورات تغطي الموضوعات المرتبطة بمراجعة خطط المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية ، لتنمية قدرات مراقبي الحسابات نظراً لأهمية العنصر البشري المدرب في نجاح عملية المراجعة .

المراجع:

١. يحي محمد عبد الغني ، *" دور المعلومات المحاسبية في تصميم وإدارة نظم الحوافز مع دراسة تطبيقية على قطاع الأعمال في مصر "* ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠.

٢. يمكن الرجوع إلى :

-pennathur ,A.O.Gilley , and R.stelor ,2005,"An Analysis of REIT CEO stock Based compensation " , *Real Estate Economics* , vol.33, pp.189-202 .

-chourou , L. , E. Abaoub , and s.saadi ,2008, " the Economic Dete ruminants of CEO stock option compensation" , *Journal of multinational financial management* , vol.18 , pp. 61-77 .

3. Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) ,Oct 2006,"Staff Questions and Answers Auditing The Fair Value of Share Options Granted to Employees", vol. 13, iss.16, pp.1-28 .
4. Benjamin R.silliman , Adrian p . Fitzsimons, Oct 2007, '' Audit procedures on the use of fair value of share-based compensation '', *Review of Business*, St.John's University, College of Business Administration , Vol. 27, Issue. 4, pp.38-45 .
5. Zabihollah Rezaee,2009 , "Forensic Evidence-Gathering Procedures for Employee Stock Options",*Journal of Forensic & Investigative Accounting*, Vol.1, Issue 2, pp.1-20.
6. Yongtae Kim, Haidan Li, Siqi Li , January 2011 ,'' CEO Equity Incentives and Audit Fees '', *Leavey School of Business, Santa Clara University, Santa Clara, CA 95053*, pp.1-33.
7. Sudarshan Jayaraman, Todd Milbourn, May 2012, " The Effect of Auditor Expertise on Executive Compensation ", *Working paper* , available at: http://ssrn.com/abstract=1955488 , pg .12 .

8. **Neil Fargher, Alicia Jiang, and Yangxin Yu , Nov. 2012 , " How do Auditors Perceive CEO's Risk Taking Incentives? Evidence from Audit Fees and Audit Opinions " , *Working paper* , http://cbe.anu.edu.au/media/2429883/fargher_compensation_incentives_and_audit_fees.pdf , pp,1-38 .**
9. **Bo Ouyang, Huishan Wan, November 2013, "Does Audit Tenure Impair Auditor Independence? Evidence from Option Backdating Scandals", *International Journal of Business and Social Science,* Vol. 4, No. 14, pp.23-33 .**
10. **Sudarshan Jayaraman , Todd Milbourn , January 2014, "CEO Equity Incentives and Accounting Manipulation : The Role of Auditor Expertise", *Working paper,* http://apps.olin.wustl.edu/faculty/milbourn/Expertise_comp_Jan_2014.pdf , pp. 1-52 .**
11. **Paulette A. Ratliff, 2005, "Reporting Employee Stock Option Expenses: Is the Debate Over ?", *The CPA Journal,* Issue. November , pg. 15.**
12. **Robert A. Dyson , 2005 ,"Basic Principles in the New Accounting for Stock Options A Roadmap for Navigating SFAS 123(R)", *The CPA Journal,* Issue. September ,pg.16.**

١٣. يمكن الرجوع إلى :

-Roger D. Martin , Jays Rick ; T .Jeffrey wilks , 2006 , "Auditing fair value , Measurements ; Asynthesis of Relevant Research" , *Accounting Horizons,* pg . 287 .

Julie A. Petherbridge, 2010, '' How Does Engagement Risk and PCAOB Regulatory Actions Influence Auditors Internal Audit Reliance Decisions?'', *Accountancy Dissertations , Georgia State University,* at: http://scholarworks.gsu.edu/accountancy_diss , pg 3 .

١٤. يمكن الرجوع إلى :

د . يونس حسن عقل ، " نموذج محاسبي مقترح للمحاسبة عن المكافآت التشجيعية المعتمدة على أدوات الملكية في ضوء المعايير المحاسبية " ، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل* ، كلية طنطا ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٥٢.

Thomas Smith, Adrian Valencia, Ara Volkan, March/April 2014 ," An Alternative Method Of Accounting For Stock Options", *The Journal of Applied Business Research* ,Vol. 30, Number 2 , pp. 439-444 .

15. Financial Accounting standards Board , statement of financial Accounting standards No.107 , " Disclosure about fair value of financial instruments" Nor walk , Conn , FASB , 1991
16. Thomas J. Friedmann, Anthony H. Zacharski, Margaret A. Bancroft, Roger Mulvihill, Susan A. Reading, Robert J. Williams, Alan Rosenblat , 2008 ,"SEC holds round-table on fair value accounting and auditing standards", *Journal of Investment Compliance*, Vol. 9 ,No.4, pp.13 – 17.

١٧. طارق عبد العظيم يوسف ، *" منهج مقترح لمراجعة الأدوات المالية المشتقة لدعم قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية "* ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة الإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، غير منشور ٢٠٠٢ م ، ص ١٠٥ .

١٨. يمكن الرجوع إلى :

-Michael J. Grego ; RaynardAzollo , 2003 , *" Auditing fair value measurements and disclosures "*, commercial lending Review, No.18 , pg. 36 .

معيار المراجعة المصري رقم ٥٤٥ بعنوان "مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها "، الصادر بالقرار ١٦٦ لعام ٢٠٠٨ م .

19. Paulette A. Ratliff, *op.cit*, pg. 22.
20. Lindsay M. Tedds , Ryan A Compton , Caitlin Morrison , Christopher C. Nicholls , Daniel Sandler , July 2012 ," Learning to Play by the Disclosure Rules: Accuracy of Insider Reports in Canada, 1996-2010", *Working paper* , available at: http://ssrn.com/abstract=2098001 , pg. 2-3 .

21. **Lamia Chourou , Samir Saadi, 2009," CEO Manipulation of Stock-Option Grants: Evidence from Canadian Public Firms", *available at: http://ssrn.com/abstract=1493204*, pg.4.**
22. **Avinash Arya, Huey-Lian Sun, Jui-Chin Chang, Sharon G. Finney, 2011," Stock Option Backdating at Comverse Technology: Ethical, Regulatory, and Governance Issues", *Journal of the International Academy for Case Studies*, Volume 17, Special Issue No.2, pp.49-58.**
23. **Louis grumet , 2008 ,"getting smart about continuing professional education ", *The CPA Journal New York* , vol. 78, No. 3, P.7.**
24. **Sudarshan Jayaraman , Todd Milbourn , May 2012, " The Effect of Auditor Expertise on Executive Compensation",*Working paper*, available at: http://ssrn.com/abstract=1955488 , pg .12 .**

٢٥.يمكن الرجوع إلى :

Maha , M.S .Ramadan , 2006 , "Auditing Fair Value Of Investment Information in Financial Institutions – an Applied Study " M.SC . in Accounting , Alexandria University , Faculty of Commerce , Acc, pp.23 .

د. عبد الوهاب نصر على ، *" موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية– الجزء الخامس"* ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٩ م ، ص ٦٤٣ .

٢٦.يمكن الرجوع إلى :

Feng, M., Ge, W., Luo, S., and Shevlin, T., 2011, " Why do CFOs become involved in material accounting manipulations?" , *Journal of Accounting and Economics*, pg. 8.

Jiang, J., Petroni, K., Wang, I., 2010, "CFOs and CEOs: Who have the most influence on earnings management?", *Journal of Financial Economics*, vol.96, No.3, pp. 513-526.

27. **Yongtae Kim, Haidan Li, Siqi Li , January 2011 , " CEO Equity Incentives and Audit Fees ", *Working paper* , Santa Clara University,**
28. **http://www.scu.edu/business/accounting/workshop/upload/CEO-Equity-Incentives-Kim-Li-H-Li-S.pdf , pg.7 .**

٢٩. يمكن الرجوع إلى :

Neil Fargher , Alicia Jiang, and Yangxin Yu , *op.cit* , pg.6.

Boysie Anthony Billings, Xinghua Gao, and Yonghong Jia , 2013, " CEO and CFO Equity Incentives and the Pricing of Audit Services" , *A Journal of Practice & Theory In-Press* , Volume 32, Issue 4 , pg. 7 .

30. **Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), May 2013, " Proposed Auditing Standards – Related Parties, Proposed Amendments to Certain PCAOB Auditing Standards Regarding Significant Unusual Transactions ", PCAOB Release No. 4, pg. 8 .**
31. **Huihui Yang , Fei Pan , Siqi Li , Thomas W. Lin , 2012 , "Do managers influence their own pay? Evidence from stock incentive plans in an emerging market economy " , *International Journal Accounting and Finance* , Vol. 3 , No. 4 , pp. 320-342 .**
32. **Zabihollahrezaee , Craig Langstraats , Johin Malloy , 2008, " Option Backdating Scandals: How Management Accountants Can Help " , *Management Accounting Quarterly* , Vol . 9 , No . 2 , pg.4**
33. **Bo Ouyang, Huishan Wan, *op.cit* , pg.26 .**
34. **Sudarshan Jayaraman , Todd Milbourn , " The Effect of Auditor Expertise on Executive Compensation ", *op.cit* , pg. 14 .**